

دلائل الإعجاز

(وفَاؤُهُ كَالرَّبعِ أَشْجَاهُ طاسِمُهُ ... بأن تُسْعِدَا والدَّ مَعُ أَشْفَاهُ
ساجِمُهُ) .

وقول أبي تمام - الكامل - :

(ثانيه في كَبِدِ السَّماءِ ولم يَكُنْ ... لاثْنَيْنِ ثانٍ إِذْ هُما في الغار) .
وقوله - البسيط - :

(يَدِي لِمَنْ شَاءَ رَهْنٌ لم يَذُقْ جُرْعاً ... من راحَتَيْكَ دَرَى ما الصَّابُ
والعَسَلُ) .

وفي نظائر ذلك ممّا وصفوه بفساد الذّظم وعابوه من جهة سوء التّأليف أنّ
الفساد والخلل كانا من أنّ تَعاطَى الشاعرُ ما تَعاطاهُ من هذا الشّأن على غيرِ
الصَّوابِ وصنَعَ في تقديم أو تأخير أو حذف وإضمار أو غير ذلك ما ليس له أن يصنّعه
وما لا يَسوغُ ولا يصحُّ على أُصولِ هذا العلم .

وإذا ثبت أنّ سببَ فسادِ الذّظم واختلاله أنّ لا يُعملَ بقوانينِ هذا الشّأن ثبتَ
أنّ سببَ صِحَّتِهِ أنّ يُعملَ عليها . ثم إذا ثبت أنّ مُستندَ صِحَّتِهِ وفساده من
هذا العلم ثبتَ أنّ الحكمَ كذلك في مزيّته والفضيلة التي تعرضُ فيه . وإذا ثبتَ
جميعُ ذلك ثبتَ أنّ ليس هو شَيْئاً غيرَ توخّي معاني هذا العلمِ وأحكامه فيما بين
الكلامِ . وإلّا الموفقُ للصَّوابِ .

وإذا قد عرفتَ ذلك فاعمدْ إلى ما تَوَصَّفُوهُ بالحُسْنِ وتَشَاهَدُوا له بالفَضلِ ثم
جَعَلُوهُ كذلك من أجلِ الذّظمِ خصوصاً دونَ غيره ممّا يُستحسنُ له الشّعْرُ أو غيرُ
الشّعْرِ من معنَى لطيفٍ أو حكمة أو أدبٍ أو استعارةٍ أو تجنيسٍ أو غير ذلك مما لا يدخلُ
في الذّظم . وتأمّلْه فإذا رأيتَ قد ارتحتَ واهتزتَ واستحسنْتَ فانظرْ إلى
حَرَكَاتِ الأَرْوِحَةِ مِمَّ كانت وعند ماذا ظهرتْ فإنّكَ تَرى عَياناً أنّ الذي قلتُ .
لك كما قلتُ اعمدْ إلى قول البُحْثري - من المتقارب - :